Dr. Eng.
Nader Riad

إتفاقية الكويز

كثُر الحديث في الآونة الأخيرة عن الاتفاقية الثلاثية بين مصر – إسرائيل – الولايات المتحدة الأمريكية والمعروفة بإسم " الكويز " .

ومع تقديري لكل ما أثير حولها من آمال من ناحية وتحفظات من ناحية أخرى . أرى كرجل صناعة أن الكويز هي اتفاقية تعاون للحصول على امتيازات تشكل ميزة تنافسية إضافية للصادرات المصرية ولا تشكل بأي حال من الأحوال أية صورة من الصور التي تتصل باتفاقيات الإلزام ، بمعنى أن من يريد الاستفادة من هذه الاتفاقية فالباب مفتوح أمامه دون ثمة إلزام أو التزام ، كما أنها لا تعنى بأية صورة من الصور التفريط أو التهوين في أياً من الثوابت الوطنية .

كما أن نسبة المكون الإسرائيلي في الإنتاج المصري المستفيد من هذه الاتفاقية هي مسألة تعاقدية أكثر من كونها مكون فعلي بالمنظور المادي ، أي أن القيمة الفعلية تخضع للمعيار التعاقدي فقد يكون التغليف مثلاً هو المكون للقيمة المطلوب توافرها لإكساب السلعة الشروط المطلوبة ، وقد يكون جانب من هذه التكلفة في المكون الإسرائيلي الشحن أو التغليف أو ما يقابل خدمة أو فائدة معينة مثل الماركة أو حق المعرفة أو بعض الكماليات أو مقابل الوساطة التجارية ، ومثال لذلك شهادات المنشأ ومدى نسبتها إلى أي دولة بعينها أو منطقة حرة بعينها وارتباط ذلك بنسبة المكون الصادر عن هذه الدولة أو المنطقة .

إن اتفاقية الكويز خطوة مهمة للوصول إلى السوق الأمريكية (الذي يمثل ٤٠ % من حجم الاستهلاك العالمي) دون قيود كمية وبدون جمارك وهي بديل عن نظام الحصص الذي سينتهي العمل به في يناير ٢٠٠٥ ، في الوقت نفسه تعد خطوة أولى على طريق توقيع اتفاقية تجارة حرة بين مصر وأمريكا .

كما أنها لا تضع التزامات على مصر ولا تعني بأي حال من الأحوال كما يشيع البعض تملك الإسرائيليين جزءاً من رأسمال الشركات المصرية ، فهي حلقة من حلقات الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الشراكة الأوربية واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية والكوميسا

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١القاهرة

ولقد جاء اختيار المناطق الصناعية للكويز بعد دراسة متانية ووفقاً لترتيب اكبر المناطق الاقتصادية تصديراً للسوق الأمريكي خلال العامين الماضيين ، وبالرغم من تمسك الجانب الأمريكي بأن تطبق الاتفاقية في منطقتين صناعيتين إلا أن جهود المفاوض المصري نجحت في تطبيقها على سبعة مناطق جغرافية في إطار ثلاث محافظات كبرى هي الإسكندرية – القاهرة الكبرى – السويس .

يبقى في النهاية أن قدرة الصناعة المصرية على التكيف والتجاوب مع ترتيبات الكويز يتوقف على كفاءة أداء الصناعات المصرية في تطوير نفسها لتصل لمرحلة تعظيم القدرة التنافسية ، لذا فإن مسئولية المنشآت الصناعية في تطوير نفسها واللحاق بالمستويات العالمية وصولاً لاستكمال قدراتها التنافسية حتى تتمكن من الدفاع عن وجودها أمام المنافسة من الخارج يشكل تحدياً كما يشكل طموحاً ، وعلينا أن نتعاون مع كافة الأطراف بالكفاءة المطلوبة لتحقيق زيادة معدلات الأداء الاقتصادية لصالح الوطن .

ولاشك أن مسيرة التعاون الدولي ستأتي بكثير من أوجه التعاون التي تمثل هذه الاتفاقية إحداها وهو أمر تعيه حكومتنا المستنيرة تماماً ويتمشي مع مستهدفها من توفير عوامل الانطلاقة الاقتصادية التي تصبو إليها ونتطلع نحن الصناعيون لتحقيقها .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١القاهرة